

المُلخَص

يعد موضوع الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري من المواضيع الحيوية في وقتنا الحالي، وذلك نظراً لما تتسبب به هذه الظاهرة من آثار سلبية وما تشكله من خطر ليس على الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين فحسب، بل على الدول المصدرة ودول العبور أيضاً، كما أن ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين في الدول بات يشكل خطراً دولياً و قانونياً و أمنياً و عبئاً اقتصادياً واجتماعياً، إذ بلغ عددهم تقريباً (٢٥٨) مليون مهاجر غير شرعي في العالم وذلك بحسب تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٨، وأن مثل هذا العدد لا يمكن الاغفال عنه بل يجب بذل الكثير من الجهود والتعاون الدولي والعمل من أجل القضاء على هذه الظاهرة من جذورها ومكافحة شبكات التهريب من خلال التعاون الدولي ما بين دول العالم .

كما أن المهاجرين غير الشرعيين يفضلون الهجرة غير الشرعية عبر الحدود البحرية على الحدود البرية أو الجوية، وذلك لسعة البحار الهائلة لحمولة السفن التي تحمل اعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، فضلاً عن أن الحدود البحرية تكون بعيدة عن أعين السلطات ومن الصعب القاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين وذلك لاتساع مساحات البحار ويكون من الصعوبة السيطرة على البحار على مدار الساعة، والقدرة على الهروب من حراس السواحل والوصول الى الجهة المقصودة على الرغم من المخاطر التي ترافق هذه الرحلات على حياة المهاجرين غير الشرعيين وتمس حقهم في الحياة والتي باتت تسمى هذه الرحلات (برحلات الموت) وذلك لكثرة حوادث الغرق التي تسببت بموت العشرات من المهاجرين في البحر ومن بينهم النساء والاطفال وحتى أن البعض منهم لم تنتشل جثثهم .

وأثارت ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري اهتمام المجتمع الدولي لاسيما بعد مطالبات العديد من الدول بعدم قدرتها على استقبال الاعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين وذلك بسبب الازمة الاقتصادية من جهة، وبسبب الخطورة الأمنية لهذه الظاهرة من جهة أخرى، ما دفع بالمجتمع الدولي الى وضع حلول ومبادرات تصب في استراتيجية تهتم بمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، وقد تمثلت هذه الحلول والمبادرات بمجموعة من الآليات من أهمها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة ٢٠٠٠ وما تتبعه من التشريعات الداخلية

للدول التي صادقت عليه كالتشريع المصري والمغربي والاطالي على سبيل المثال، فضلاً عن تبني الدول التي تعاني من هذه الظاهرة لاتفاقيات دولية عالمية وإقليمية وعقد اتفاقيات دولية خاصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري.

ومن هذه الحلول و المبادرات أيضاً، ما تكلفت به جهود المنظمات والهيئات القضائية الدولية لمكافحة هذه الظاهرة، إذ كان للمنظمات الدولية العالمية المتمثلة بمنظمة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية(الانتربول)، والمنظمات الإقليمية المتمثلة بالاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية دوراً في محاولة القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر البحار، فضلاً عن الهيئات القضائية الدولية والتعاون القضائي الدولي وعلى الرغم من أن دور المنظمات قد كان ضئيلاً بعض الشيء إلا أننا لا يمكن أن ننكر محاولاتها للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري .

لذا لابد من الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري ويكون ذلك من خلال قيام المجتمع الدولي بإبرام اتفاقية دولية تكون شاملة تحدد أهم الوسائل والآليات المناسبة لمكافحة هذه الظاهرة، فضلاً عن وجوب قيام الدول التي لم تتصد لهذه الظاهرة بسن تشريع خاص لكي تأمن القضاء عليها بشكل قانوني وبوقت وجيز .